المتحدة، والتعاون الاستراتيجي القائم بينهما، اضطرت اسرائيل الى الاعراب عن معارضتها الحازمة لقرار الادارة الاميركية الاخير بشأن الحوار مع م.ت.ف. ودعا الاتحاد السوفياتي الى استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع اسرائيل، دون ربط ذلك بمواضيع خارجية، أياً كانت (**المصدر نفسه**).

هذه الخطوط العامة التي طرحها شامير في خطابه استناداً الى الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة التي تمّ الاتفاق بشأنها مع حزب العمل، وصفها المعلق الصحفي يشعياهو بن بورات بأنها نموذج واضح لما سمّاه بـ «الاكاذيب المتفق عليها». فعلى حد قول بن بورات، فهذه الاكاذيب المتفق عليها «تعج بها الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة الجديدة». وأولى هذه الاكاذيب ما جاء في البند التاسع من ان الحكومة «سوف تعمل على استئناف عملية السلام، وفقاً لاتفاقيتي كامب ديفيد ولاستئناف المفاوضات من اجل اقامة حكم ذاتي كامل لسكان يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وغزة». وأبدى بن بورات استغرابه لتوقيع حزب العمل على هذا البند، على الرغم من انه سخر، في حملته الانتخابية، «وبحق» من فكرة الحكم الذاتي، وأعلن احتضار اتفاقيتي كامب ديفيد. وسأل بن بورات: «في الوقت الذي يحتضن العالم عرفات وتتماثل المناطق [وسكانها] مع م.ت.ف. من في الليكود، وكم بالحري في حزب العمل، لا يزال يوهم ويخدع نفسه، ويخدعنا ايضاً، بأن ثمة شيئاً جدّياً في هذا البند» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١٢/٢٣).

والامر ذاته ينطبق على البند العاشر الذي «يبشر» بأن «اسرائيل سوف تدعو الاردن الى بدء المفاوضات. فعلى أساس هذا البند، وشرط ان يسمح رئيس الحكومة لوزير ماليته بهذا، فهل يكتب شمعون بيرس، في رسالته المقبلة الى الملك حسين، ان اتفاق لندن الذي رفضه المجلس الوزاري المصغّر السابق، لا يزال ساري المفعول ؟ وهل يعقل ان شامير وبيرس ما زالا يؤمنان بأن الملك حسين لم يتخلّ عن مسؤولياته ازاء مستقبل المناطق ؟». أما البند الحادي عشر في تلك الخطوط الاساسية، فيتضمن تعهداً بأن اسرائيل «سوف تشجّع ممثلين عن عرب يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة... للمساهمة في عملية السلام. أما ما المقصود بـ ' تشجع ' فغير واضح في ذلك البند. هل سوف يتم تعيينهم من قبل السلطات ؟ أو هل سيتم انتخابهم في انتخابات حرّة ؟ واذا انتخبوا، واذا كانت الانتخابات حرّة، فهل يؤمن أي كان ـ شامير، أو بيرس، او رابين ـ بامكان انتخاب أي كان لا يتماثل مع م.ت.ف. واذا كان الامر كذلك، فما هي الدلالة والمعنى للبند الثالث عشر الذي يكرر، بوضوح، النغمة المعروفة بأن اسرائيل لن تتفاوض مع م.ت.ف. اذا لم يكن هنا أكذوبة متفق عليها، فما هي الاكذوبة المتفق عليها» (**المصدر نفسه**).

مع ذلك، لم تمض سوى بضعة أيام على تشكيل الحكومة، حتى بدأ شامير وكذلك وزير خارجيته وبعض المقربين منه يدلون بتصريحات مباشرة تتحدث عن بلورة وصوغ مشروع سلام أو مبادرة اسرائيلية جديدة. ففي حديث خصّ به مجلة «حداشوت»، قال شامير انه عازم على المبادرة، في القريب العاجل، بخطوة سياسية تحسّن مكانة اسرائيل الدولية وتساعد في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة: «لدينا، في هذه الحكومة، طاقم سياسي ممتاز؛ وانا واثق من ان بامكاننا التوصل الى نتائج في أقرب وقت» (**حداشوت**، ١٩٨٨/١٢/٢٣). اما وزير خارجيته، موشي ارنس، فقال، في كلمة في الكنيست الاسرائيلي: «ان حكومة اسرائيل في أوج مسار نقوم فيه بفحص مختلف الامكانات وبلورة مواقف ومبادرات جديدة. ان اسرائيل وسكانها بحاجة الى السلام. وهناك سبب للامل في حصول تقدم جوهري نحو السلام في هذا العام» (**معاريف**، ١٩٨٩/١/٤). الى ذلك، أكد ارنس ان اسرائيل لن تتفاوض مع م.ت.ف. لأن سياستها قائمة على الميثاق الوطني الفلسطيني. وأضاف، ان اسرائيل ترفض اقامة دولة فلسطينية اخرى منفصلة في الاراضي القائمة بين اسرائيل والاردن. وفي المقابل، قال ارنس ان اسرائيل على استعداد لبدء حوار مع شخصيات وممثلين فلسطينيين يعترفون بها، ويرفضون الارهاب، ويعترفون بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، لاحظ المعلّق الصحفي، ايلان كفير، ان مكتب رئيس الحكومة كان، في الماضي غير البعيد، ينفي أية اشارة، او تلميح، الى تحوّل،